

خطيبة أمريكي محتجز في الإمارات تخشى تسليمه إلى مصر



علي شريف عثمان

وكالات - الإمارات 71
تاريخ الخبر: 2022-12-05

قالت خطيبة مواطن يحمل الجنسيين الأمريكية والمصرية احتُجز أثناء زيارته للإمارات يوم الأحد، إنها تخشى تسليمه إلى مصر بسبب انتقاده السلطات هناك قبل استضافة البلاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (كوب27) الشهر الماضي.

وأكد مسؤول إماراتي لروترز يوم الخميس أن الإمارات، الحليف المقرب لمصر، ألقت القبض على شريف عثمان المقيم في الولايات المتحدة في السادس من نوفمبر بناء على طلب كيان تابع لجامعة الدول العربية مسؤول عن تنسيق شؤون إنفاذ القانون والأمن.

وقال المسؤول إن السلطات الإماراتية تعمل على تأمين "الوثائق القانونية اللازمة لإعداد ملف التسليم"، دون تحديد الدولة التي سيُسلم إليها أو ما إن كان قد تم تقديم طلب محدد لتسليمه.

وقالت خطيبة عثمان، سايجا فيرتا، إنه احتُجز أمام مطعم في دبي كانت فيه برفقته وإن النيابة العامة أخبرته بأن مصر طلبت احتجازه بتهم منها الحديث سلبا عن مؤسسات حكومية.

ولم تصدر السلطات المصرية أي بيان عن هذه القضية التي كان لصحيفة وول ستريت جورنال السابق في الكتابة عنها. ولم ترد السلطات حتى الآن على طلب رويترز للتعليق.

وقال متحدث باسم وزارة الخارجية الأمريكية يوم الخميس إن الولايات المتحدة على علم باحتجاز عثمان في دبي وإنها "تتابع قضيته عن كثب وتقدم الدعم القنصلي المناسب".

كان عثمان قد نشر مقطعاً مصوراً على موقع يوتيوب يوم 31 أكتوبر ينتقد فيه الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي ويدعو إلى احتجاجات سلمية في مصر في 11 نوفمبر حين كان الرئيس الأمريكي جو بايدن يحضر مؤتمر (كوب27) في شرم الشيخ.

وقالت فيرتا، وهي أمريكية من أصل فنلندي، لروترز إنها تحدثت إليه يوم الأحد. وأضافت "أخبرني (عثمان) أنه يُعامل بشكل جيد... (لكن) جميعنا يشعر بالصدمة".

وتابعت قائلة "أود طلب التدخل الدبلوماسي لأنني... لا أعتقد أنه سيحظى بمحاكمة عادلة في مصر".

وأضافت أنها سافرت إلى الإمارات معه لمقابلة شقيقته التي تعيش في دبي ووالدته التي كانت تعتزم زيارة الإمارة من مصر.

وأضافت فيرتا، التي غادرت دبي في 16 نوفمبر للعودة إلى عملها في الولايات المتحدة، أن عثمان تمكن يوم الأربعاء من توقيع توكيل لأحد المحامين للاطلاع على ملف قضيته.

وقال المسؤول الإماراتي إن بلاده "تلتزم تماما بجميع المعايير المقبولة دولياً" في قضايا الاحتجاز ومنها حق الاتصال بمسؤولي القنصليات أو السفارات والحصول على الاستشارات القانونية.



UAE71NEWS